معاركها على هذا الطريق من الصفر حتى أول بلاغ عسكري لها في الفاتح من يناير ١٩٦٥ عن عملية نفق عيلبون ، والذي اعلن بدء الكفاح المسلح ، ثم كانت ٦٧ ، ثم كانت الكرامة ثم معارك العمق في الارض المحتلة ، وكان ذلك قمة نضال فتح من اجل حماية ومواصلة تحريك ارادة القتال العربية . ونستطيع القول ان الحصاد بوجه عام كان نجاحا ، الى ان كان يونيو ١٩٧٠ ، وكان مشروع روجرز ، وعندما جاء خطاب عبدالناصر يعلن قبوله لمشروع روجرز ، خرجت جريدة فتح في نفس الليلة تقول « لا » ، « لا » هذه كانت حكم النظرية في فتح التي ثبت صحتها . ولكن فتح في نفس الوقت كانت ترى أن مرحلة جديدة قد بدأت . ومن لا يرى تغير المراحل لا يمكن أن يضع تحليلا سليما . كان الوضع هكذا ، القاطرة والعربات في اتجاه واحد . وفجأة جاء مشروع روجرز ليحقق حالة فصل العربات عن القاطرة ، ليس ذلك فحسب ، بل ووضع القاطرة والعربات في اتجاهين متعارضين . هذان وصفان يعبران عن مرحلتين مختلفتين جذريا. قبل يونيو ١٩٧٠ كانت الثورة في حالة الهجوم لتحريك ارادة القتال في المنطقة، بعد يونيو ٧٠ ، وبعد قبول مشروع روجرز اصبحت الثورة في موقع الدفاع لحماية ارادة القتال القائمة من التصفية . ولهذا كان لا بد من اعادة ترتيب معادلة القوى على ضوء العوامل التي دخلت على الموقف .

هذا كان يفرض بشكل عاجل اتخاذ اجراءين : اجراء موضوعي ، واجراء ذاتي :

١ ــ الاجراء الموضوعي كان يتمثل في العمل على منع انفجار معادلة القوة في الساحة الوطنية ، والتي كان عبدالناصر فيها يمثل احد عناصر القوة الاساسية في الساحة الاردنية ــ الفلسطينية ، باعتبار الجماهير الوطنية في الاردن جماهير ناصرية . الا ان الخلاف كان قد حدث مع عبدالناصر ، بقي كيف نحول دون انفجار العلاقات حتى لا يتطور الانقسام في الساحة الوطنية ، وتنشأ اوضاع يستثمرها النظام الاردني في صدامه الحتمي مع الثورة .

٢ ــ الاجراء الذاتي: كان يتمثل في كيف تخفف فتح من كونها هدفا مرئيا ومعلنا يسهل التعامل ضده. كان يجب المواءمة بين مكتسبات الوضع العلني واعادة ترتيب الموجود في اطار سري. كان على فتح ان تفكر ضمن المرحلة الجديدة بعقلية جديدة تساعدها على مواجهة حالة العداء التي خلقها التعارض مع عبدالناصر ، وامكانيات استثمار هذا التعارض من جانب النظام في الاردن . الاجراء الموضوعي تم ، أما الذاتي فلم يتم . والذي منع حدوث ذلك هو عدم التوازن بين القرار والقدرة في الثورة الفلسطينية . لان اصحاب حق المشاركة في القرار الذين لم تكن لديهم القدرة كانوا يراهنون على قدرة فتح . ان أي قرار يتطلب جهدا لتنفيذه ، ومن لا يعاني من الجهد لا يجوز له أن يملك حق القرار أو المشاركة فيه. وأي قرار يحتاج الى حسابات : حسابات لما يؤدي الى القرار ، ولما يترتب على القرار. والذين كانوا يملكون القرار بحكم مشاركتهم في صنعه بشكل مباشر او غير مباشر دون ان يدفعوا ثمن القرار ، لم تكن تهمهم كثيرا حسابات القرار . فالقرار ليس عملية مزاجية ، ولكنه محصلة سلسلة مترابطة من معادلات القوى ، والذي ليس في موقع المعرفة لا يجوز أن يكون في موقع القرار .

س : هل جد بعد أيلول ما يمكن أن يكون مبررا لاعادة النظر في بعض جوانب نظرية فتح ، أو لاضافة شيء اليها ؟

ج : ان دروس الممارسة هي دائما اضافات لفكر كل حركة ثورية . ولكن ما نحن بصدده ، وما يطرح نفسه علينا بقوة الان هو ضرورة المواءمة بين نظرية فتح والواقع . على سبيل المثال (١) : من العناصر الاساسية لنظرية فتح رفضها للوصاية . كان ذلك سهلا في البداية ، حيث كانت فتح تعيش حياة « الشبح » في المنطقة العربية . لم يكن